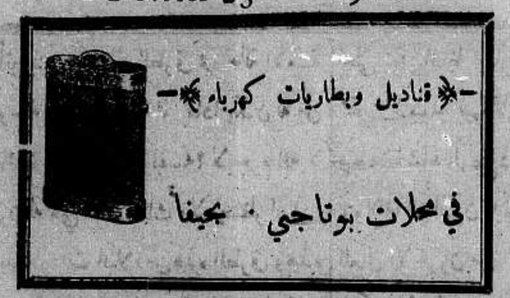
Fevrier 23 1921 — Vol. 8 No. 695







السنة الثامنة . العدد ٦٩٥ — جريدة يومية تصدر [illegible] قتاً مرتين في الاسبوع — حيفا الاربعا في ٢٣ شباط سنة ١٩٢١ و ١٤ جمادي الثاني سنة ٣٣٩

كتاب مفتوح

الى سعادة المندوب السامي

مشروع القرض الكبير

بقلم حضرة الحقوقي الكبير الاستاذ الشيخ سليمان التاجي الفاروقي « معري فلسطين »

تابع ما قبله

(٢)

من هو المقرض . ليس في نقط البحث في هذا القرض جهة واضحة يشترك في معرفتها الوطنيون والحكومة مثل هذه النقطة وضوحاً واستبانة فلوسألنا اي واحد الشعب من هو هذا المقرض الذي يسوق ماله الى فلسطين . لاجابنا فورا هو جماعة الصهيونيين مهما كان ذلك المسؤل من البساطة والبعد عن الالمام بالشؤن العامة ذلك لان غرام الصهيونيين بهذه البلاد واستهتارهم بها وحرصهم عليها وعلى التذرع اليها امر معروف ومع كل هذا فلا يمكننا ان نقول ان الوطنيين راضون بالاستقراض من هذا المقرض مطمئنون له قابلون ان يتعاقدوا معه هذا العقد والامم والحكومات قبل ما تعقد القروض اول ما تعني به التقصي عن احوال المقرض وتمحيص غايته الى يجري اليها والتحقق من سلامة قصده ومعرفة ما اذا كانت له مطامع ام لا . واذا كان من وراء التعاقد معه ضرر ام لا وصفوة القول ان من قضايا القروض الاولية تشخيص المقرض وتصويره للامة المستقرضة حتى تعلم ايوافقها ان تستقرض منه ام لا ورب امة تجد من يقرضها رخيصا ومن يبذل لها ما له هينا ثم يمنعها من ذلك مانع في المقرض لا يلائم مصلحتها او كثيرا ما قرأنا في مناقشات المجالس النيابية حين محاولة عقد القروض شدة النواب على وزراء ماليتهم اذا حاولوا ان يعقدوا قرضا من امة ذات مطامع اومع حكومة يتوسمون منها العنا ولو سألنا الامة جمعاء التحبين الاستقراض من الصهيونيين لانتفضت مذعورة ولنفضت يدها من هذا الامر ذلك لان مآرب الصهيونيين معلومة ولان هذا القرض بظاهرة كما أبينه وبباطنه هو في مصلحة الصهيونيين المقرضين لا الامة وهو بالبيع اشبه منه بالقرض وعلى انه لو اقبلنا نبحث عن السر الذي جعل الصهيونيين يقدمون على هذه المقامرة لوجدناه بينا ظاهرا ولكن ما الذي حمل الحكومة على ان تلتمس هذا القرض في خزائن الصهيونيين وهل ضاقت المذاهب وسدت المطامع حتى ما تجد الا اولئك الصهيونيين ذوي المطامع؟ ثم ما هي الضرورة المرهقة للتعجل في هذا القرض قبل استتباب الامر وبيان وجه الرأي في هذه البلاد ومصيرها . سوى لان لا نجد في انفسنا لها جوابا، ان العالم يا جناب المندوب السامي من ادناه الى اقصاه معترك اقتصادي وفي العالم اليوم رؤوس مال مهملة وثراء لا يجد عاملا ولقد سمعت بنفسي ابان حصولي في مصر من كثير من ممولي الاجانب وغيرهم انهم انما ينتظرون استقرار الامر في فلسطين حتى يقدموا اليها باموالهم وسمعت مثل ذلك من ممولين امريكان كانوا يرتقبون بفروغ صبر هذه الفرصة أفما كان يجمل بالحكومة البريطانية العادلة اتقاء من الظنون واجتنابا لما عساه يقر في النفوس ان تنتظر ريثما تتألف في البلاد حكومة وطنية مسؤلة ثم تطرح مسألة القرض وتفسح المجال لرجال المالية في تلك الحكومة في التماس القرض من اي شعب وفي اي حكومة فتكون قد اعذرت للوطنيين وهنالك متى سدت عليهم المطالع ولم يجدوا الا الصهيونيين يكون لهم ملوء الخيار بالاقدام او الاحجام فلا تبقى حجة لي ولا مثالي بانالم نفقد كل وسيلة حتى نلجاء الى اموال الصهيونيين ونحن لانزال نأمل ان نجد في اموال غيرهم من غير ذوي المطامع بلغة وكفافا . بل يوجد ما هو فوق ذلك فان بين الفلسطينيين المقيمين في بلادهم والقاطنين في الديار الاجنبية اناساً ذوي ثراء وقدرة مالية فقد كان في وسع الامة الفلسطينية ان تعقد قرضا داخلياً مع ابنائها وتطرح اوراقه في الاسواق المالية فيشتريها الفلسطيني وغيره بل ولا حاجة الى هذا الطرح فابناء فلسطين لا يضيق وجدهم بهذا القرض ويقبلون على شراء سنداته ولا نخالهم يعجزون عن سداد قرض بخمسة ملايين من الجنيهات فهل يصح ان يحرم ابناء البلاد من اقراض بلادهم ويختص به اناس من جماعة الصهيونيين ذوي تابعيات مختلفة ومناحي متباينة أو ما كان في التربص حيناً ولو يسيرا لانقطاع هذه الحجة خير للبلاد والحكومة واولى سيما وان البلاد لم يبت في مصيرها ولم يستبين سبيلها ولا يزال للقول مجال فالاقدام على الاستقراض في مثل هذه العجلة وقبل معرفة رأى الامة ودون ان تسد في وجهنا السبل الا سبيل الصهيونيين كل ذلك مدعاة لظنون الوطنيين ومبتعث شكوك تحوم حول هذا القرض بانه ذريعة يراد بها اشتراء البلاد وراء ستار القرض ولهذا الامة وان عرفت هذا المقرض فهي تنكره كل الانكار ولا ترضى به معاقدا لها واذكر انه في نحو سنة ١٩١١ وقد بلغ العوز لتركيا اشد ما يكون وارتجت في وجهها ابواب اوربا وقبض عنها ذو المال ايديهم وكادت تعجز عن اداء ارزاق عمالها قامت شركة باسم شركة نجيب الاصفر تساوم الحكومة على تأجيرها الاراضى المدورة اي الاراضي المعروفة باراضي العرش ووعدتها بان تسلفها مبلغا من الملايين عدا عن بدل الاجار تقضي بها شأنها فلما فطن الاهلون الى ان اليد الصهيونية تعمل في خفاء وراء ستار هذه الشركة وان معظم اموالها من الصهيونيين هنالك هب الاهلون ورفع الكتاب عقائرهم وحذروا الحكومة العثمانية غب هذه المسألة فاقلعت الحكومة وانثنت عن عزمها وردت الشركة خائبة وهكذا اعيت الحكومة التركية المملقة التى ندعوها مستبدة على الصهيونيين وفاتهم وبطلت اخر وسيلة لهم في افتتاحها ومساورتها من قبل الفقر والحاجة بعد ما اعيى عليهم ايضاً استنزالها عن حياطة فلسطين بكل ما بلغته وسائلهم

رابعاً : ما هي الوجوه الذي يصرف فيها ذلك القرض ؟ لما كانت هذه المسألة من مبتكرات الحكومة ولم يكن للامة فيها رأي ولا لها بها عهد لذلك فهي تجهلها كل الجهالة ولا تعلم منها اكثر مما تسمعه ومما يذاع بينها من عزم الحكومة على القرض ولذلك فهي كما تجهل كل ما يحيط بهذا الاستقراض فهي بالطبع لا تعلم شيئاً من امر الوجوه التي يصرف فيها وقصاري ما يمكنها ان تستنتجه استنتاجا هو طائفة من الاعمال التي نوه بها جنابكم في البيان الاول مثل تعبيد الطرق القديمة او انشآت طرق جديدة وتوسيعها وتجفيف المستنقعات وانارة بعض المدن بالكهرباء وتعريض بعض الخطوط الحديدية الى غير ذلك من الاعمال التي تدخل تحت اسم الاشغال العامة او اشغال النافعة ، لا جرم ان هذه الاعمال ستنال قسطاً كبيراً من عناية جنابكم وسيكون لها حظ وافر من هذا القرض ولذلك فيمكننا ان نعدها الطائفة الاولى من تلك المشاريع وهنالك ضروب اخرى من الاعمال وابواب للنفقة وان لم تحسب من جملة الوجوه التي سيعتد لها القرض الا انها لا محالة داخلة فيها وهي على ما نظن طائفتان . الاولى سد ما يمكن ان يحدث من العجز لا الضيق طبيعي في الميزانية ولكن لما تحمل الميزانية عليه رهقا من المرتبات الكبيرة ، الثانية هو ما ينتظر ان ينال الميزانية من نفقات جيش الاحتلال مما اشير اليه وما قرأناه عن صك الانتداب من جواز تحميل البلاد شيئاً من نفقة جيش الاحتلال ولذلك فوجوه الصرف ثلاثة ولنأخذ فيها واحدة واحدة اما الطائفة الاولى منها وهي المتصلة بالاشغال العامة كتعبيد الطرق وغير ذلك فنقول ما هي حاجة البلاد الى انشاآت طرق غير منشأة واصلاح طرق راهنة الا انها غير كافية وهل توفرت ضرورات البلاد واستكملت حاجياتها او سدت مواضع النقص في اقتصادياتها ولم يبق علينا الا العناية بامر الطرق وانارة البلاد بالكهرباء وماذا تجني الامة من هذه الوجوه سواء لانفسها او لاستهلاك هذا القرض يعني انه ماذا يمكن ان يكون من

التأثير لتعبيد انشاء الطرق في حالة الامة الروحية والاقتصادية او ماذا يكون له من الفائدة في القرض نفسه؟ لا جرم انه لا يكون له شيء من ذلك ولا ينتظر ان تزيد واردات البلاد من هذه الطرق وهذه الكهرباء ولا ان تصلح حال الامة عليها وهي البلاد منذ كانت واهلها منذ نشأوا وهم سائرون في هذه الطرق آلفون لهذا الطرز من الحياة فماذا كان ينقصهم وماذا عساهم يجنون منه؟ ولسنا نقول ان هذه الاصلاحات غير مفيدة ولكننا نقول انها غير ضرورية ولو كانت كذلك فليس من حاجة مرهقة على التعجل بها بل كان يمكن البلاد وهي مطمئنة غير مثقلة بالقروض ان تمشي مع التدرج الطبيعي وتنهض بهذه الاعمال مع الزمن وتجد من طبيعتها ما يساعد عليها وعلى ان الباحث في اختيار وسيلة القرض على ما فيها بامثال هذه الاعمال التي شهدنا امثالها في هذه الاونة لا يملك نفسه من العجب ولا يسعه الا ان يقف جاهلا سر ذلك الامر.

لسنا ممن يظن ان هذا الباب من النفقة انما فتح لمصلحة العمال العاطلين من الصهيونيين حتى يكون لهم مرتزقاً وحتى لا يكونون منهم عبء ثقيل على كاهل الجمعية الصهيونية التي تعولهم ولكن من الحوادث ما يكاد يرجعنا الى هذا الاعتقاد فهذه طرق فلسطين وقد باتت مرتزقاً لاولئك العمال يعملون فيها قليلاً ويجنون منها كثيراً وهم على انتشارهم في طول فلسطين وعرضها وانهم لم يكادوا يتركون للوطنيين منفسماً للعمل فاحدهم يتقاضى ضعف ما يتقاضاه الوطني ولا يغني فيه غنائه ثم ليت عملهم بعد ذلك حسن او متقن وانما هو ابن وقته ولا تلبث ان تتجدد المنفعة ونحن وان لم نكن قد قرأنا ميزانية البلاد فلا نعتم اذا قرأناها ان نجد ادلة واضحة على مبلغ ما كلف هذا الاصلاح للطرق خزينة البلاد وما ينتج منه للطرق من الاصلاح والحكومة التركية كانت تتقاضى حصة العملة التي لا تكاد تذكر ولم تصبح البلاد اليوم وطرقها اكثر ملائمة واوفر صلاحاً من ذي قبل على ما بين النفقتين من البون وليس ذلك بعائد الى ما بين الزمنين من التفاوت وانما هو عائد لاختلاف الايدي العامله فالطرق في ما مضى كان يتولى اصلاحها الوطنيون فيعملون كثيرا ويجودون العمل ثم يأخذون زهيدا وليس كذلك عمال الصهيونيين اليوم حتي يكاد الناظر يظن ان تلك الطرق انما فتحت ليعملوا فيها لا انهم انما جاءوا ليعملوا وحسبنا شاهدا على ذلك ما بين الاقسام التي يتولاها الوطنيون اليوم وبين امثالها مما يتولاه العمال الاخرون من الفرق الظاهر فاذا كان الركن الاعظم للقرض هو الصرف في امثال هذه الوجوه افلا يحق للامة ان تتذمر منه بل ان تنكره ولا تعرفه وهل في الحق والانصاف ان تحمل الامة على هذا المركب الخشن وتساق لتطرح تحت عبء ثقيل من المال ينفق معظمه في اعمال ليست ضرورية اولقوم جاؤا ليزاحموها في بلادها؟ افترون ان الامة بلغ بها طالعها ان تضطر الى اعالة المزاحمين لها وان تنهك قوى فلاحيها وتبهظ قدرة تاجرها ويرصد كل ذلك لسداد قرض ليس لها فيه الا تبعته وينتظر منها بعد ذلك ان توافق عليه، اما الطائفة الثانية من الاعمال المعتد لها القرض وهي سد ما عساه ان يكون من العجز في الميزانية فنقول انه اذا اديرت البلاد ادارة تتمشى مع مقدرتها ومع طبيعة العمران التدريجي ولم توجد الاعمال للرجال بل وجد الرجال للاعمال فلا يبقى عجز ولا يكون نقص اما اذا ظلت الوظائف ذات الرواتب الباهظة توسد الى رجال من الاجانب لحاجة اولغير حاجة فذلك بان لا يملك سده وفلسطين ذات ادارة محدودة كنا نعرفها في عهد الحكومة الماضية كافية وافية بحاجة اهلها ولم نكن نعرف في ما نعلمه مامورا للحكومة يتقاضى الف جنيه سنويا معاعات مكانته واليوم نعرف كثيرين يتقاضون اضعاف ذلك مع ان فلسطين هي هي لم تزد الا في باب النفقة ولقد كانت الحكومة الماضية تنفق عليها وتقتصد من نفقاتها ما ترسل به الى خزينتها كان ذلك ودخل فلسطين لم يكن شيئاً مذكورا الى جانب دخلها اليوم واذا اقبلنا نقارن بين الوظائف لا نجد اليوم وظيفة احدثت لم نكن بالامس بل قد نجد كثيرا من الوظائف اقتصد فيها او حملت على غيرها او قلل عملها ولكن ذلك الاقتصاد لم ينتج الا ابهاظ الميزانية برواتب هي اشبه بمملكة منها بمقاطعة صغيرة واي حاجة بالبلاد لامثال هؤلاء الرجال الكبار الذين لا تتسع البلاد ولا ميزانيتها للقيام برتباتهم الباهظة؟ فبين الموظفين اليوم من يتقاضى اربعة الاف جنيه سنويا او اكثر واقل فهل يحتم علينا الانتداب ان تحمل ميزانيتنا ثقل رواتب اولئك الموظفين او ليس في البلاد من يقبل بقدر لا يذكر من هذه المرتبات ويغني غنائهم في بلاد هو اخبر باخلاقها وعوائدها وابصر بوجوه نفعها منهم؟ واذا كانت الامة لم تعلم شيئاً عن استخدام اولئك الموظفين الكبار والسخاء لهم بهذه الرواتب افيعجب منها اذا انكرت هذا القرض الذي سيصرف قسم منه لسد العجز الناجم من اتابع امثال هذه النفقات؟ اما الطائفة الثالثة وهي القيام بشيء من نفقة الجيش فلا نظن البلاد بوجه من الوجوه يرغمها شرع او يقسرها قانون على ان تحمل نفقة ليست ضرورية لها والبلاد تعلن ان ما فيها من قوة الدرك والبوليس تبلغ الحاجة وزيادة وليست بخائفة من عدو يهاجمها ولا مضمرة سوءاً لاحد تخشى منه فاي حاجة بها الى جند دائم يحافظ عليها وانما يحمل كلفة ذلك الجند من يطلبه لخفارته والمحافظة عليه والبلاد في نعمة الله في ظل الحكومة البريطانية لا تخشى ما يقام الجيش دفعا له من الغوائل لذلك فهي لا ترى نفسها مجبرة على القيام بشيء من نفقة ذلك الجيش وما دامت تلك الوجوه من الصرف سواء تعبيد الطرق او دفع الرواتب الكبيرة للمأمورين او القيام بنفقة الجيش ليس كل ذلك بصالح لان يكون وجها من وجوه الصرف الذي يصح ان يرصد له القرض فماهي تلك الوجوه اذاً ولذلك يصح ان نقول ان وجوه الصرف لم تبث معلومة للامة ولا يكون قرض قبل ان تعرف وجوه صرفه

محلية

الملك فيصل يحتج

قالت المورنن بوست في ٩ الجاري ما تعريبه:

لدى وقوف الامير فيصل مما نشرته الصحف على شروط الوصايات للعراق وفلسطين قدم على ما اتصل بروتر احتجاجاً صريحاً لحكومة جلالة الملك يشير الى ان معاهدة فرسايل لم يصدقها الملك حسين ابداً لانها تتضمن شروطاً فيما يختص بالوصاية على الولايات العربية التي كانت سابقاً للامبراطورية العثمانية وهذه الشروط لا يعتبرها الملك حسين مؤدية الى تحقيق الاغراض التي من اجلها حارب العرب الى جانب الحلفاء وزد على ذلك فالملك حسين يعتقد ان شروط معاهدة فرسايل المختصة بالوصاية لا تتفق مع العهود التي اعطتها له حكومة جلالة الملك ولذلك جرى تقديم احتجاج رسمي . يرى العرب ان النفقات العظيمة التى تنفقها بريطانيا يمكن ان تتوفر بمساعدة العرب على تأليف حكومتهم الخاصة تحت مستشارين بريطانيين لادارة المقاطعات المذكورة . وهذه الحكومة العربية تكون بنفسها مسؤولة ليس فقط عن حماية حدودها والامن العام في الداخل بل عن جميع المصالح البريطانية الاقتصادية والسياسية ولا يطلب العرب معونة مالية بمقابلة ذلك وانما يطلبون قرضاً للحكومة يؤمن من ثروة العراق التى ستصير في وقت قصير مصرا ثانية.

الكرمل قلنا مرارا ان عقلاء العرب يودون ان تبقى علاقاتهم بالحلفاء على غاية ما يرام وهم لا يفكرون مطلقاً في معارضة مصالح فرنسا الاقتصادية والسياسية في الشمال ومصالح بريطانيا في العراق وفلسطين بل يتعهدون برعايتها وحمايتها غير انهم لا يتوقعون من الحلفاء ان يجعلوا بلادهم مستعمرات وان يمنحوا اقساماً منها لاقوام اخرين

صك الانتداب لفلسطين

نقلت المورنن بوست عن الجويش كرونكل مواد صك الانتداب لفلسطين

وقد اودعناها الى مكتب السيد وديع البستاني ليبادر الى ترجمتها بدقة ترجمة حرفية وسننشرها فيما بعد ولا يخفى انها وثيقة سياسية تاريخية هامة جرية بالاهتمام

لجنة المؤتمر العربي

جري لنا حديث مع احد اعضاء لجنة المؤتمر العربي الثالث فاستنتجنا منه ان اللجنة جرت في اعمالها في سبيل الحكمة والنشاط وعندنا ان الشعب العربي في فلسطين منذ عقد مؤتمره الثالث وانتخب لجنته من رجال ذوي خبرة ودراية واخلاص دخل في طور جديد وهو دور التنظيم فعسى ان يستمر على هذه الخطة وان تزيده الحوادث شعوراً بالحاجة الى التضامن فيسعى كل فرد مسؤول وكل جمعية لتأييد اللجنة بجميع قواه فيشتغل في التنظيم لانه اساس العمل ويبذل جانباً من ماله ليستخدم في الدفاع عن الحقوق القومية والوطنية بالطرق المشروعة فنحن بحاجة الى اموال كثيرة لتنظيم نقابات زراعية واقتصادية وصناعية ولخدمة الدعوة الى الوحدة العربية على قاعدة الجامعات الدينية في كل البلاد العربية وفي المهاجر لان الوحدة وحدها كفيلة لصيانة الحقوق

ادارة الكرمل

تشكر الغيورين الذين يهتمون بارسال بدلات اشتراكهم حالا بعد دخول السنة الجديدة وترجو من سائر المشتركين ان يظهروا مثل هـذه الغيرة ومن القراء (بلاش)ان يكفوا عن هذه العادة الذميمة .

غزة ـ لمكاتبنا

الاوقاف الاسلامية

كلٌ يعلم مـا لاهمية ارجاع اوقاف المسلمين اليوم . فقد علمنا اخيراً ان الحكومة البريطانية قررت ارجاع الاوقاف الاسلامية الى ايدي المسلمين وقد تناقشوا ملياً فيما يعود عَلَى الدين والوطن بالفائدة العظمى وستردلكم التفاصيل . وانما تسرعت بارسال هـذه العجالة لعامل الفرح العظيم بذلك وسنعقد آمالا عظيمة في (اللجنة العليا الاسلامية) التي ستنتخب من عموم فلسطين للاشراف عَلَى ما يتعلق بالمحاكم الشرعية والاوقاف . واننا نضرع الى الله بان يوفق الفلسطينيين لانتخاب احسن الرجال واخلصهم لهذه اللجنة نظراً لاهمية مركزها الديني والاداري وان هذا وايم الفضيلة والحرية لمـا تثلج له الصدور وترتاح اليه الضمائر وتقر به العيون

مجلس العشرة

ان الراي العام يتساءل عن مجلس العشرة المعين من قبل الحكومة هل تعيينه لاجل؟ وما مقداره ؟ ومتى يحل ؟ لعلمنا ان اعظم مجلس في اوربا لا بد وان يمثل جميع الاهالي مدته

المؤتمر الفلسطيني

واننا نخاطب المؤتمر الفلسطيني في حيفا بان هو لساننا وقلبنا ويدنا . وقدعرف تلك المسؤولية الكبرى التي تحملها . وانه مطالب امام الله والوطن وبنيه والتاريخ بما يحمله . وبان يؤدي ما انتخب له ولا يحيد منه فتيلا .

الزراعة

ان الزراعة حسنة انشاء الله . ونأمل الخير الكثير . ولكننا نرجو ان تفكر الحكومة قبل كل شيء فيما يزيد عَلَى حاجة الاهالي الضرورية من الحبوب وغيرها . وتسمح بتصديره كي تتلافى ما حصل للامة من النقص المادي . وان كلمتنا هذه وان كانت قبل اوانها الا اننا اسرعنا بها خشية ان يحصل كالعام السابق وان لنا من سهر الحكومة العادلة ما يغنينا عن هذا خصوصاً وانها رأت ماحصل لنا من الاضرار بتأخير الاذن بالتصدير وانها ستتلافاه قطعاً . ولكن من باب (ولكن ليطمئن قلبي) .

المعارف

تعيين السيد جميل الخالدي مفتش معارف بغزة . . . واننا ننتظر منه السهر عَلَى المصلحة العامة . والنظر بعين الانصاف بين المعلمين . لان منهم من يتقاضى معاشاً اكثر من غيره وهو اقل منه في الكفاءة

الامن

كما اننا ننتظر من رجال الامن بغزة ان يسعوا سعياً حثيثاً لاراحة الاهـالي وقطع دابر اللصوص ليربحوا شكر الشاكرين زيادة عَلَى مـا هم عليه . وقد زارنا مدير الامن العام وتفقد عموم الاحوال بغزة ومكث اياماً وزار بلدة خان يونس ورجع نسأله ان يهب لنا توفيقاً واتحاداً

في ٦ جماد ثاني ٣٩ مصطفى بسيسو

الوحدة السورية

في الشمال اليوم اخبار عن عزم الحكومة الفرنساوية عَلَى اعلان الوحدة السورية بعد تقسيمها الى حكومات الشام وحلب والعلويين

ان صح النبأ يحق لنا ان نقول ان السياسة الفرنساوية شعرت بخطل سياسة التقسيم وانها بدأت تظهر ميولها الحسنة نحو السوريين التي نرجو ان تتبعها الى النهاية كما اننا نرجو ان تكون هذه الفكرة مقدمة لشعور الحلفا كلهم بضرورة الاقلاع عن سياسة الاستعمار والاكتفاء بسياسة حماية المصالح الاقتصادية والسياسية وترك اهالي البلاد يؤلفون حكومتهم العربية عَلَى قاعدة اللامركزية وبمساعدة المستشارين الاجانب عَلَى حسب مـا قاله الملك فيصل في احتجاجه فذلك اضمن لمصالح العرب والحلفاء معاً وكفيل بازالة الاستياء وتأمين الصداقة المتبادلة

كلما زاد انتفاعهم قل خيرهم

كثيرا ما يحدث انه كلما زاد انتفاع بعضهم في هـذا الوطن ومنه قل خيرهم له وعطفهم عليه فقد ينتقل العربي المعدم والمتوسط الحـال مثلا من بلد الى اخر او مقاطعة الى اخرى فيعمل ويثري من اهلهـا ويكتسب جاهاً عريضاً بينهم فبدلا من ان يقدر النعمة قدرهـا ويحرص عَلَى المصالح الوطنية ويحب قومه يضحي مصالحهم عَلَى مذبح صوالحه غير مبال ولا هياب ـ انها لصفة ذميمة ممقوتة شاذة عن قاعدة (الغرم بالغنم) نحذر مواطنينا منها حرصاً عَلَى السمعة الطيبة فللانسان حياة ادبية تجب المحافظة عليها لانها اعظم قدراً من الحياة المادية . فضلا عن ذلك فان مثل هذه الاعمال لا بد من ان تلاقي جزاءها وخصوصاً في هذا الزمن اذ بدأت الشعوب تنظر الى الحقائق وتحتقر الاوهام

الاتحاد دائماً

خطب السر ادوارد كارزون زعيم مقاطعة الستر الكبير في قومه فقال لو سئلت عما يضمن نجاح البرلمان لاجبت الاتحاد اولاً والاتحاد ثانياً والاتحاد ثالثاً والاتحاد دائماً فليتعظ العرب بنصيحة هذا السياسي الكبير

الضعيف

من طبيعة التنازع ان القوي يأكل الضعيف ومن طبيعة الناس انهم لا يرحمون المسكين اما القوي فيتزلفون اليه ويخدمونه ليستفيدوا منه فحتى يصون الفرد نفسه وحقوقه يجب ان يكون قوياً لينفع محيطه وينتفع منه

السائـل بتذلل كثير يمكن ان يحرك قلباً انسانياً فيجود عليه بكسرة يابسة اما الغني والنافذ فله صدر المجلس بقطع النظر عن صفاته

حكم الفرد كحكم الجماعات والامم فليعلم العرب وزعماؤهم انهم لا يلاقون عطفاً وعونا من الامم الاخرى ما لم يصيروا امة قوية تنفع وتنتفع

مشروع الانتداب البريطاني

في العراق

جاءت الانباء البرقية بفحوى مشروع الانتداب البريطاني في العراق وقد نشرت جريدة التيمس نص المشروع الذي سيعرض على مجلس عصبة الامم لبحثه في جلسته التي ستعقد في ٢٢ فبراير الجاري وهو كما يأتي :-

المادة ١ - تضع الدولة المنتدبة في اقرب وقت بحيث لا تزيد المدة على ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً نظامياً للعراق . ويسن هذا القانون بمشورة السلطات الاهلية وينص فيه على حقوق الاهلين المتوطنين الاراضي المنتدب لها ومصالحهم ورغباتهم . ويجب ان يشتمل على نص يكون الغرض منه تسهيل تقدم العراق في طريق الرقي كحكومة مستقلة . وتستمر ادارة شئون العراق على مقتضى روح هذا الانتداب الى حين سن ذلك القانون النظامي وتنفيذه

المادة ٢ - للدولة المنتدبة ابقاء جنود في الاراضي المنتدبة لها بقصد الدفاع عن هذه الاراضي . ولها ان تؤسس وتستخدم القوات المحلية الضرورية لحفظ الامن وللدفاع عن تلك الاراضي الى حين صدور القانون النظامي واعادة النظام الى نصابه ولها ان تجند هذه القوات من سكان الاراضي المنتدبة لها فقط . وتكون هذه القوات المحلية مسئولة بعد ذلك لدى السلطات المحلية وخاضعة دائماً للسلطة التي للدولة المنتدبة على هذه القوات وليس للدولة المنتدبة استخدام هذه القوات في غير الاغراض التي سبق ذكرها الا بموافقة الحكومة العراقية

وليس في هذه المادة ما يستدل به مقدماً على منع الحكومة العراقية من الاشتراك في نفقات التي تحتاج اليها ابة قوات توجدها الدولة المنتدبة في العراق

وللدولة المنتدبة الحق في جميع الاوقات في استعمال الطرق والسكك الحديدية والموانىء التي بالعراق لنقل الجنود والوقود والمؤن

المادة ٣ - يعهد الى الدولة المنتدبة بادارة العلاقات الخارجية للعراق ولها حق اعتماد القناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية ولها حق حماية اهالى العراق متى كانوا خارج بلادهم بواسطة قناصلها او معتمديها السياسيين

المادة ٤ - الدولة المنتدبة مسئولة ان لا يحدث تنازل عن ارض عراقية او استئجارها للغير او وضعها تحت سلطة حكومة لاية دولة اجنبية

المادة ٥ - الغيت من العراق الغاء نهائياً جميع الضمانات والامتيازات التي كانت للاجانب بما في ذلك التشريع القنصلي والحماية التي كان يتمتع بها الاجانب في السلطنة العثمانية بموجب الامتيازات

المادة ٦ - الدولة المنتدبة مسئولة عن ان يكون النظام القضائي في العراق ضامنا اولا لمصالح الاجانب وثانيا للقانون والتشريع (الى الحد الذي يعد خاليا من العقبات) الموجود الآن في العراق فيما يختص بالمسائل الناجمة من المعتقدات الدينية لطوائف معينة (كقانون الاوقاف والاحوال الشخصية) وتوافق الدولة المنتدبة بصفة خاصة على ان تكون ادارة الاوقاف وتنفيذها على حسب القوانين الدينية ووصايات اصحابها

المادة ٧ - تطبق المعاهدات المعمول بها بين الدول الاجنبية والدول المنتدبة على العراق فيما يختص بتسليم المجرمين الاجانب الى حين عقد اتفاقات خاصة بين الدولة المنتدبة والدول الاجنبية بشأن تسليم المجرمين الاجانب في العراق

المادة ٨ - تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية الاعتقاد والحرية في جميع انواع العادات بشرط المحافظة على النظام العام والآداب . ولا تمييز مطلقاً بين اهالي العراق من حيث اجناسهم او دياناتهم او لغاتهم . وتعمل الدولة المنتدبة على ترقية التعليم بلغة اهالي العراق وبواسطتها . ولا ينكر سعي كل طائفة ما لها من الحقوق في فتح مدارسها الخاصة لتعليم افرادها بلغتها مع ملاحظتها للاحتياجات العامة اللازمة للتعليم والتي تقررها الحكومة

المادة ٩ - ليس في هذا الانتداب ما يؤخذ منه ان للسلطة المنتدبة حقا في ادارة المعاهد المقدسة وترتيبها او التداخل فيها وان مناعة هذه المعاهد مضمونة

المادة ١٠ - الدولة المنتدبة مسئولة عن مراقبة اعمال التبشير في العراق كما قد يقتضيه حفظ الامن العام والحكومة الصالحة ومع هذه المراقبة لا تتخذ الدولة المنتدبة في العراق تدابير من شأنها عرقلة مثل هذه الاعمال . او التداخل فيها ولا التمييز بين مبشر وآخر لاسباب خاصة بدينه او جنسيته

المادة ١١ - يجب على الدولة المنتدبة ان لا تسمح بتمييز في العراق بين رعايا اي دولة من دول عصبة الامم (بما في ذلك الشركات المؤسسة بمقتضى قوانين تلك الدول) ورعايا الدولة المنتدبة او اية دولة اجنبية في المسائل المتعلقة بالضرائب او التجارة او الملاحة او مزاولة الصناعات او المهن او في معاملة السفن والطيارات وكذلك لا تمييز في العراق بين البضائع المصنوعة في اية دولة من تلك الدول او الصادر اليها وكذلك يكون النقل حرا في المنطقة المنتدب لها مع مراعاة المساواة

والحكومة العراقية مع مراعاة الشروط السابقة وبناء على مشورة الدولة المنتدبة ان تفرض ضرائب ورسوما جمركية اذا دعت الضرورة بقصد ترقية موارد البلاد الطبيعية وضمانة مصالح الاهالى

وليس في هذه المادة ما يمنع حكومة العراق — بناء على نصيحة الدولة المنتدبة — من ابرام اتفاقات خاصة بالجمارك مع أية حكومة كانت كلها في سنة ١٩١٤ من ضمن الاراضي الاسيوية أو بلاد العرب

المادة ١٢ — تتمسك الدولة المنتدبة بالنيابة عن حكومة العراق بكل اتفاق دولي عام سواء كان في حيز الوجود الان او سيبرم فيما بعد بموافقة عصبة الامم فيما يختص بمساواة التجارة وحرية النقل والملاحة والسكك الحديدية والبريد والتلغراف والمواصلات اللاسلكية والاملاك الصناعية ودور الكتب والفنون

المادة ١٣ تحصل الدولة المنتدبة على معاونة الحكومة العراقية بقدر ما تسمح به الظروف الاجتماعية والدينية وغيرها في تنفيذ اية سياسة مشتركة تسلكها عصبة الامم بقصد مكافحة امراض النبات والحيوان

المادة ١٤ — تضمن الدولة المنتدبة تنفيذ قانون الآثار المبني على مشتملات المادة ٤٢١ جزء ١٣ من معاهدة الصلح التركية وذلك في خلال ١٢ شهراً من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب . ويحل هذا القانون محل قانون الآثار العثماني السابق وينبغي ان يضمن المساواة في معاملة رعايا دول عصبة الامم في الابحاث الاثرية

المادة ١٥ — متى تنفذ القانون النظامي تعمل الترتيبات بين الدولة المنتدبة والحكومة العراقية [illegible] الشروط التي تستلزم بموجبها الاخيرة الاشغال العمومية وغيرها من المصالح المستديمة التي تنتقل فائدتها الى الحكومة العراقية وتبلغ هذه الترتيبات الى عصبة الامم

المادة ١٦ — تقدم الدولة المنتدبة الى عصبة الامم تقريراً سنوياً عن الوسائل التي اتخذتها في خلال العام لتنفيذ شروط الانتداب وتصحب هذا التقرير بصور جميع القوانين والنظامات التي صودق عليها او اصدرتها خلال العام

المادة ١٧ — تطلب موافقة مجلس عصبة الامم على اي تعديل في نصوص الانتداب الحالي وينفذ التعديل الذى تقترحه الدولة المنتدبة متى وافقت عليه اغلبية المجلس واذا قام خلاف بين اعضاء عصبة الامم في تفسير او تطبيق هذه النصوص ولم تفض المفاوضات الى حسمه يعرض موضوع النزاع على المحكمة القضائية الدولية المستديمة التي نصت عليها المادة ١٤ من قانون عصبة الامم

توضع النسخة الحالية من هذا الانتداب في سجلات عصبة الامم وتقدم السكرتارية العامة لجمعية عصبة الامم صورا مصادقا عليها الى جميع الدول الموقعة على معاهدة الصلح التركية

الاهرام

***

الكرمل

بدل اشتراكها السنوي ليراوربع مصرية في فلسطين وليرا ونصف في سائر انحاء سوريا وفي الخارج

لا ترسل الجريدة الا لمن يطلبها واحب الينا ان يكون الطلب « مشفوعا بقيمة البدل »

عندنا سندات ايجار واستئجار للبيع . ثمن الورقة الواحدة قرش ونصف ونسقط خمسين في المئة لاصحاب الدكاكين الذين يشترون اكثر من خمسين ورقة دفعة واحدة

صاحب الكرمل نجيب نصار